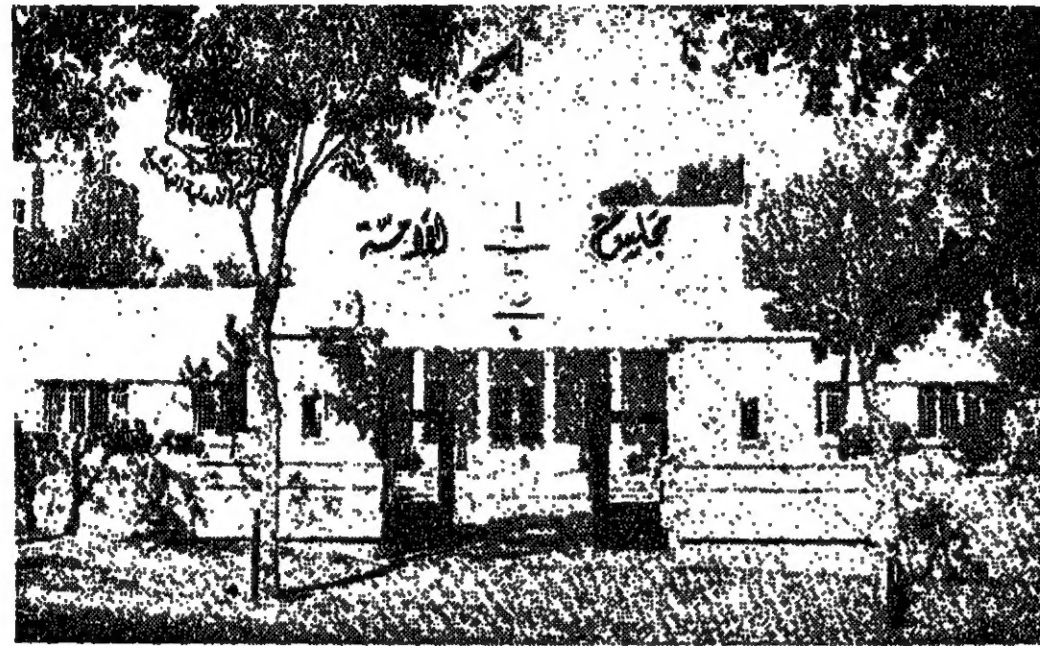


مكتبة محمد الصادق



مبنى الجمعية

مذكرات ومناقشات مجلس الاعيان الاردني الثامن

« العدد ٦ » الاحد : ١ رجب سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ١٧ تشرين ثاني سنة ١٩٦٣ م . « الجلد ٨ »

مجلس الاعيان

الجلسة الثالثة يوم الاحد في ١٧ تشرين ثاني ١٩٦٣

خزائن الامانة

صفحة

٧٤

٧٤

٧٤

٧٤

٧٤

(أخذ المجلس علماً)

(بها)

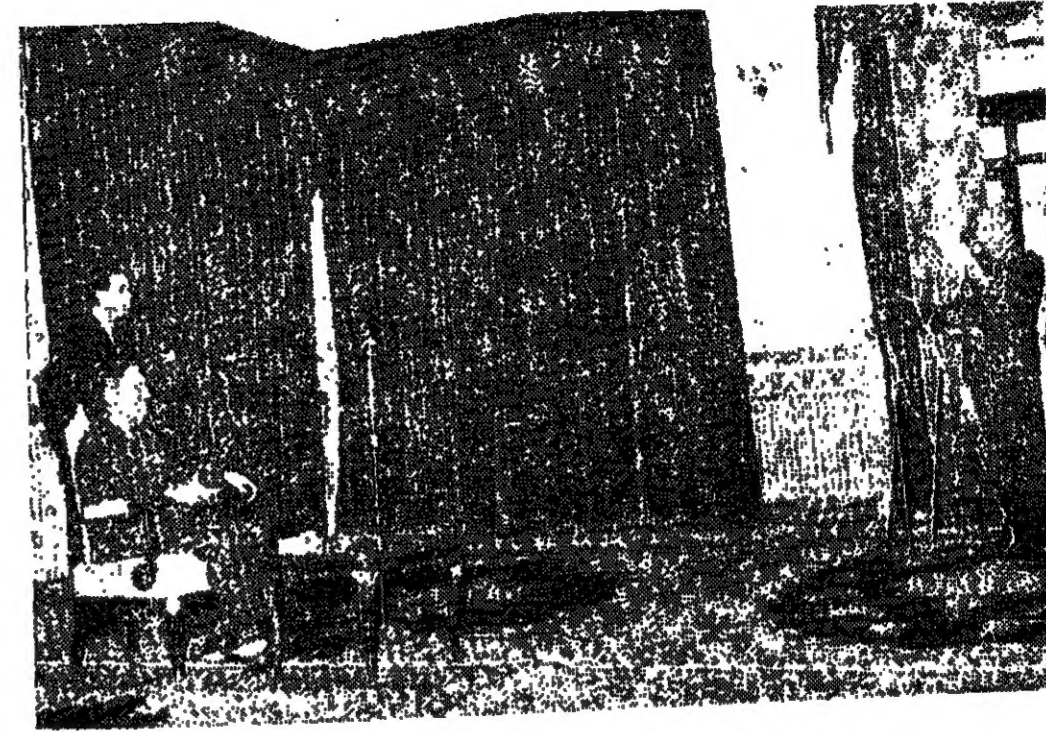
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ - معذرة السيد فؤاد عيد الهادي

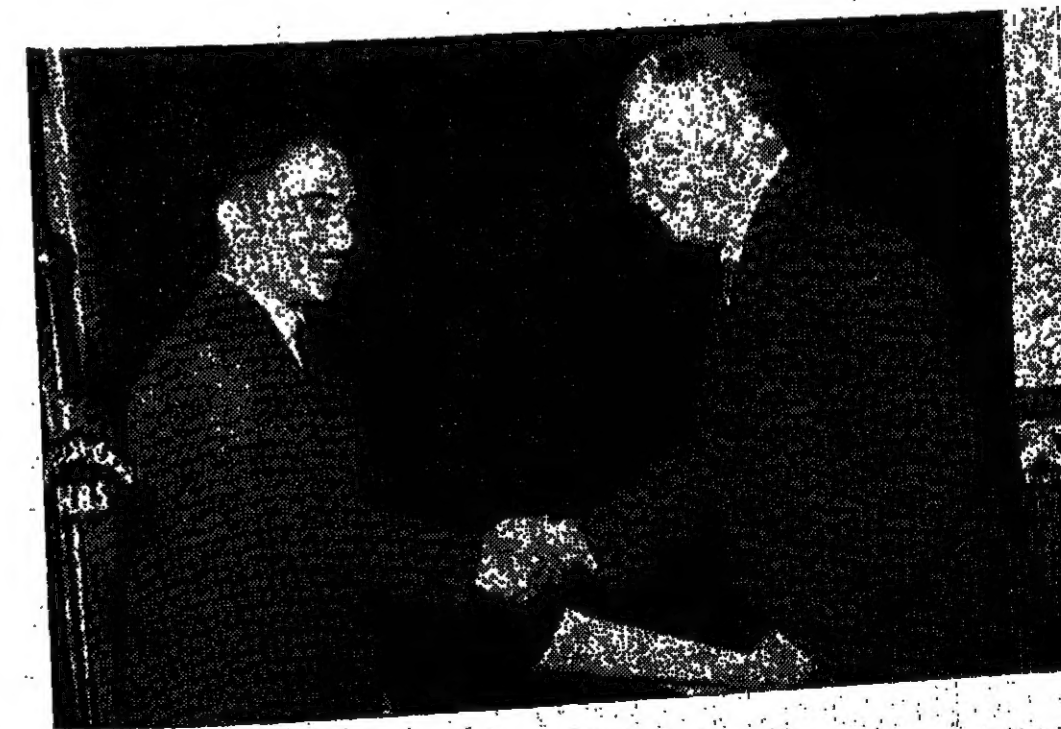
ب - معذرة السيد عبد اللطيف المتناوي

ج - معذرة السيد بشير الصباغ



سمو الملك المعظم

يستمع الى دولة رئيس مجلس الاعيان وهو يتناول الرد على خطاب العرش



سمو الملك المعظم

يسلم بيده الكريمة الرد على خطاب العرش السامي من دولة رئيس مجلس الاعيان

صفحة

- ٣ - قرار اللجنة القانونية رقم (١) بشأن :
- أ - قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٢ بتصاديق الاتفاق بين الحكومة وشركة كهرباء القدس .
- ب - مشروع قانون معدل لقانون امتياز الكهرباء في القدس لسنة ١٩٦٢ .
- ج - مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٣ .
- د - مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٣ .
- هـ - مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٣ .
- و - قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ قانون تجدير الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات .
- ٤ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢) بشأن القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون العقوبات .
- ٥ - قرار اللجنة القانونية رقم (٣) بشأن :
- أ - القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ لقانون الانتخاب لمجلس النواب .
- ب - تعديل (٢٨) .
- ج - تعديل (٣٣) ١٩٦١ .
- د - تعديل (٤٠) ١٩٦١ .
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم تعين)
- ٨٩

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وبتصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الأحد الواقع في ١٧/١١/١٩٦٣ برئاسة دولة السيد سعيد المقتري رئيس للمجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور .

وتغيب معتلرا السادة : سليمان النابلسي ، هاشم الجيوسي ، بشير الصباغ ، عبد اللطيف العنتاوي ، فؤاد عبد الهادي وانطوان عطالله

وتغيب بدون معذرة السادة سمير الرفاعي ، وحسنت المصري .

وحضر من الحكومة سيادة الشريف حسين بن ناصر رئيس الوزراء ، واصحاب المعالي السادة : عبد الرحمن خليفة وزير المالية ، عبد القادر الصالح وزير دولة لشؤون الوزراء ووزير الدفاع ، حسن الكايد وزير العديله ، صالح بركان وزير الصحة ، كامل عي الدين وزير الزراعة ، عبد الرحمن الشريف وزير الاقتصاد الوطني .

افتتاح الجلسة

الرئيس : بالتصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة . باسم الله الرحمن الرحيم .

يبحث الآن في الموضع المدرجة على جدول الأعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة بالجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات الواردة ليأخذ المجلس علماً بها .

السكرتير العام بالوكالة : وردت المذكرات التالية : (أ)

دولة رئيس مجلس الاعيان الانخم

اعتذر عن حضور جلسة اليوم لأسباب مرضية .

وتقبلوا خالص التحية .

١٩٦٣/١١/١٧

عضو مجلس الاعيان

الحاج فؤاد عبد الهادي

(ب)

عمان في ١٧/١١/١٩٦٣

دولة رئيس مجلس الاعيان الانخم

اعتذر أسفا عن حضور جلسة اليوم وذلك

بسبب وفاة ابن عمي عارف بك الخيتاوي .

تفضلوا بقبول الاحترام .

عبد اللطيف العنتاوي

(ج)

الرقم - ١٥/١٤/٣٠٢٩٣

التاريخ - ١٩٦٣/١١/١٧

الموافق - ١٣٨٣/١٢/٢٩

دولة رئيس مجلس الاعيان الانخم

ارجوؤا قبولكم قبول المذكرة . لم يتم استعراضي

حضور جلسة مجلس الاعيان في الساعة الحادية عشرة .

من صباح يوم الاحد الواقع في ١٧/١١/١٩٦٣ بسبب الجلسة الطارئة التي تقدمها لجنة الصخرة في القدس في الساعة العاشرة من اليوم المذكور .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام
وزير التربية والتعليم
بشير الصباغ

٣- قرار اللجنة القانونية رقم (١)

الرئيس : وآلان ناتي الى مقررات اللجنة القانونية فارجو من مقررهما معالي فلاح باشا التفضل للمنصة .

المقرر : (١) قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٩/٣ بحضور المقرر معالي السيد ضيف الله الحمد والاعضاء السادة : معالي السيد يعقوب معمر ، سعادة الحاج فؤاد عبد الهادي وسعادة السيد نعيم طوقان ونظرت في القوانين الموقرة ومشايخ القوانين الحالية اليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي : -

(١) قبول القانون الموقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٢ قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة كما ورد من مجلس النواب .

(٢) رفض مشروع القانون المعدل لقانون امتياز الكهرباء في القدس لسنة ١٩٦٢ بعد أن صدر بشكل قانون موقت الوارد في البند (١) من هذا القرار كما سبق لمجلس النواب الموقت أن رفضه .

(٣) رفض مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٣ بسبب المناهضة المطلوبة

تعديلها في القانون الاصلي نفي بالغرض المطلوب في هذا المشروع كما سبق لمجلس النواب الموقت أن رفضه (٤) قبول مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٣ كما ورد من مجلس النواب (٥) قبول مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٣ كما ورد من مجلس النواب . (٦) رفض القانون الموقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ قانون تجدير الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات بسبب ان المادة (٤١) من قانون البلديات المعمول به حالياً نفي بالغرض الذي رمى اليه هذا القانون ، ويمكن استصدار نظام بموجب الصلاحيات المخولة للمجالس البلدية في المادة المذكورة لتحقيق الغاية الواردة في الاسباب الموجبة التي قدمتها الحكومة وقد سبق لمجلس النواب الموقت أن رفضه .

اللجنة القانونية

الاستاذ الملاح : بما ان الاعضاء الكرام قرأوا القرارات والقوانين والمشايخ ، فاقترح التصويت عليها دون قراءة .

المقرر : بموجب النظام الداخلي يقرأ القانون ويصوت على كل مادة

الدكتور خليفة : لم المجلة ومخالفة النظام الداخلي ؟ لهذا اطلب تلاوة القوانين

السيد نسيه : دولة الرئيس

الاستاذ الملاح : لا يمكن الموافقة على القوانين قبل قراءة القوانين ولا يمكن الموافقة على القوانين قبل قراءة الاتفاقية ، اما القول باننا لا نستطيع ان نعدل الاتفاقية ، فاقول اننا نستطيع ردّها اذا كان لنا رأياً فيها السيد حمس : اسمحو لي ، جرت العادة ... جميع اوراق الجلسة وردتنا منذ مدة ، والعادة اجرت

ان كان لدى بعض حضرات الاعضاء ملاحظات على بعض المواد او القوانين فيبدي اعتراضه

- ضجه -

(١)

الرئيس : اذن ينال القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٣ قانون تصديق الاتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة

السيد نسيه : دولة الرئيس

لي ملاحظتان على هذه الاتفاقية :

الملاحظة الاولى ان هذه الاتفاقية عقدت بين شركة الكهرباء من جهة والحكومة من جهة اخرى ، وهناك اشخاص ان كانوا بلديات او اشخاص عاديون لهم علاقة ومصصلحة في هذه الاتفاقية ويبدو انهم لم يستشاروا حولها وان حقوقهم ستعالج من قبل الفريقين بالاتفاقية دون الرجوع اليهم . على ضوء هذا الاعتبار اجد ان المتفقين في هذه الاتفاقية جعلوا هناك الامتياز للبلديات على المشاريع الاهلية بسان قالوا بان البلديات تساهم في الشركة الجديدة لقاء ثمن معدات ، بينما اصحاب المشاريع الاهلية تدفع قيمة معداتهم نقدا .

وقد يجوز ان هؤلاء الاشخاص يفضلون اسهما في الشركة الجديدة بدلا من ان يدفع لهم نقدا ثمن هذه المعدات .

لهذا اقترح ان يوصي هذا المجلس بان يكون تكافؤ بين المصالح البلدية والاهلية بالنسبة لهذه الناحية اذا كان لنا الحق بان تقدم توصية من هذا النوع النقطة الثانية التي تخطر لي بهذه المناسبة ما يلي : نصت المادة الثانية فقره (أ) على تعيين لجنة لتقدير قيمة الانشاءات ، وهذا النص صحيح ولا

اعتراض عليه ، وانما لم يرد اي نص على كيفية دفع قيمة المعدات في حالة اختلاف الطرفين ، اي لا يوجد نص ان هذه اللجنة بالتقدير قيمة المعدات من جهة وتقرر كيفية الدفع من جهة ثانية والنص الحالي يشير بان الدفع يكون بطريقة يتفق عليها الفريقان ، فلو فرضنا ان الطرفين لم يتفقا على طريقة الدفع هناك نص على ما اعتقد في الاتفاقية حول هذه الناحية ولهذا اقترح اذا جاز لنا ان نوصي بان يكون للجنة النص : نصت على ذلك الفقرة (أ) من المادة (٢) حق تقدير قيمة الانشاءات من جهة وكيفية الدفع من جهة ثانية ، وان تتساوى المؤسسات الاهلية مع البلديات في حق اخذ اسهم لقضاء ثمن المعدات والانشاءات .

الدكتور خليفة : قول معالي انور بك وارادها لو كانت هذه الاتفاقية قد وردت لنا مجددا ، لكنها منذ سنة ١٩٦٢ فهل هناك اعتراضات او غبن لحق الفريق الذي يفضل به انور بك ؟

السيد نسيه : هل سألهم احد ؟

الدكتور خليفة : هذا امتياز بقانون مؤقت وممنول به ومنشور في الجريدة الرسمية فلو كان هناك غبن على اي كان لا اعتراض .

السيد الخطيب : اتفقوا

الدكتور خليفة : هذا وزير الاقتصاد السابق يقول لقد اتفقوا

السيد الملاح : من ناحية قانونية لا يجوز ان ننصب القسنا محامين من طرف يقال له علاقة بهذه الاتفاقية ، والاتفاقية بين الحكومة وبين شركة كهرباء القدس هي قانون للطرفين وكل متضرر فيهم يستطيع ان يراجع فيها بعد . اما نحن فامامنا اتفاقية بلزموه بتصديقها ، ولا ننظر الى حقوق الاشخاص الذين

هكذا منه اصل

ربما تمت بمصالحهم من قريب او بعيد ، وقد كان اقور بك متحفظاً اذ ورد في قوله وانه اذا كان لنا الحق كلها . اما الناحية الثانية التي اثارها انور بك من ناحية التقدير فهي سليمة ومقررة ، ويعني ان للجنة المعنية ان تقوم بتقدير قيمة المنشآت وتدفع ثمنها اسهما وقيمة السهم تكون معينة من قبل بموجب قوانين وانظمة الشركة المعنية .

الرئيس : هل من ملاحظة اخرى ؟
(لم يبد احد اية ملاحظة)

وهذا نصهما بالصيغة النهائية كما سيرسلا للحكومة .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون تصديق الاتفاق

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة

- المادة ١ - يسمى هذا القانون الوقت (قانون تصديق اتفاق) بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يعتبر الاتفاق الموقد بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة الملحق بهذا القانون صحيحاً نافذاً بالنسبة الى جميع الغايات الموضحة منه .
- المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاق

اتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة

نظراً الى انفسار كثير من مدن وفري محافظة القدس الى طاقة كهربائية ونمطاً مع خطط تنمية مصادر القوى الكهربائية التي اوصى به الخبراء المختصون بالنسبة لتقسيم المملكة الى مناطق كهربائية واسعة واقامة مشاريعها الكهربائية من موحدة لما في ذلك من فوائد اقتصادية وثنية عظيمة ،

لقد تم الاتفاق بتاريخ ١٤/٤/١٩٦٣ بين وزير الاقتصاد الوطني بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومهندس كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٣

ورئيس مجلس ادارة شركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة بموجب تفويض مجلس ادارة الشركة بقراره رقم (٣١) تاريخ ١٩٦٣/٣/٢٩ على ما يلي : -

١ - تلغى الفقرة (ب) من المادة (١) من الاتفاقية الاصلية ويستعاض عنها بما يلي : -

ب - وتعني عبارة (منطقة الامتياز) المنطقة التي تشمل منطقة محافظة القدس باكملها حسب نظام التقسيمات الادارية المعدل للمملكة الاردنية الهاشمية النظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٦٠٧) الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٤/١ .

٢ - تضاف المادة التالية لمواد الاتفاقية الاصلية : -

المادة ٤٩ - تجري تصفية المشاريع الكهربائية القائمة حالياً داخل منطقة الامتياز بالاتفاق بين الشركة وبين اصحاب تلك المشاريع وتحت اشراف وزارتي الاقتصاد الوطني والداخلية بالنسبة لمشاريع البلديات وتحت اشراف وزارة الاقتصاد الوطني بالنسبة للمشاريع الاهلية وعلى ان تقوم الشركة بشراء الانشاءات والمعدات والاجهزة الموجودة لدى اصحاب المشاريع الكهربائية القائمة وفق الشروط التالية : -

أ - ان تقدر قيمة انشاءات ومعدات واجهزة كل مشروع من قبل لجنة من الخبراء يعين كل فريق فيها ممثلاً عنه ويتفق الفريقان على تعيين الخبير الثالث وفي حالة عدم اتفاقهما يقوم معالي وزير الاقتصاد الوطني بتعيينه .

ب - يكون قرار لجنة الخبراء نهائياً وملزماً للطرفين .

ج - يجري دفع ثمن ما يشتري من المشاريع المملوكة من البلديات بشكل اسهم في رأسمال الشركة . وتتم ما يشتري من المشاريع الاهلية نقداً وبطريقة دفع خلال مدة يتفق عليها الطرفان .

د - لا يجوز لاي من اصحاب هذه المشاريع خلال فترة التصفية ان يجري اية تعديلات او اضافات او تعديلات على مشاريعهم الا بعد اخذ موافقة خطية من معالي وزير الاقتصاد الوطني .

حرر هذا الاتفاق بتسعينين في عمان في اليوم العاشر من شهر ذو القعدة سنة ١٣٨١ هجرية الموافق اليوم الرابع عشر من شهر نيسان لسنة ١٩٦٢ ميلادية .

مهندس كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة

الحكومة الهاشمية بالتوقيع

وزير الاقتصاد الوطني

هكذا من الاصل

(ب)	الجميع : موافقون
الرئيس . الفقرة (ب) من القرار رفض مشروع القانون المعدل لقانون امتياز الكهرباء في القدس لسنة ١٩٦٢ . فهل يوافق المجلس على رفضه	(وهذا نصه بالصيغة التي رفض بها وكما سيرسل للحكومة مرفوضاً)

الاسباب الموجبة

بناء على ما اقتضته المصلحة العامة نسب معالي وزير الاقتصاد الوطني بناء على طلب الجهات المعنية تعديل شروط الامتياز الممنوح لشركة كهرباء القدس الفلسطينية السابقة التي حلت محلها شركة كهرباء لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة بتوسيع منطقة الامتياز السابق وازضافة مادة جديدة اليه تتعلق بتصنيف المشاريع الكهربائية القائمة حالياً داخل منطقة الامتياز ، وقد وضع هذا المشروع لتحقيق هذا الغرض .

مشروع

قانون معدل لقانون امتياز الكهرباء (في القدس)

رقم () لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون امتياز الكهرباء في القدس) لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون الفلسطيني رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١) من ذيل القانون الأصلي بالغاء الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي . - (ب) وتعني عبارة (منطقة الامتياز) المنطقة التي تشمل لواء القدس بحسب التقسيمات الادارية للمملكة الأردنية الهاشمية المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٣٣٩ تاريخ ١٩٥٧/٧/١ ويجوز توسيع المنطقة بقرار من الشركة وتنسيباً من وزير الاقتصاد الوطني وموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٣ - تضاف المادة التالية الى ذيل القانون الأصلي تحت رقم (٤٩) .

٤٩ - تجري تصفية المشاريع الكهربائية القائمة حالياً داخل منطقة الامتياز بالاتفاق بين الشركة وبين اصحاب تلك المشاريع تحت اشراف وزراي الداخلية والاقتصاد الوطني بالنسبة للمشاريع البلدية وتحت اشراف وزارة الاقتصاد الوطني بالنسبة للمشاريع الاهلية . وعلى الشركة ان تقوم بفتحاء الانشاءات والمعدات والأجهزة الموجودة لدى اصحاب المشاريع الكهربائية القائمة حالياً شرط ان يراعى في ذلك ما يلي : -

١ - ان تقدر قيمة انشاءات ومعدات واجهزة كل مشروع من قبل لجنة من الخبراء يعين كل فريق فيها ممثلاً عنه ويتفق الفريقان على تعيين الخبير الثالث ، وفي حالة عدم اتفاقهما يقوم الوزير بتعيينه .

٢ - يكون قرار لجنة الخبراء نهائياً وملزماً للطرفين .

٣ - يجري دفع ثمن ما يشترى من المشاريع المماوكة للبلديات بشكل اسهم في راس مال الشركة ونمن ما يشترى من المشاريع الاهلية تقدا بطريقة يتفق عليها الطرفان .

(ج)

الرئيس : الفقرة (ج) من القرار رفض مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٣ فهل هناك اية ملاحظة .

السيد المفلح : ما هي الاسباب الموجبة التي رفضه فيها مجلس النواب ، هو الامتياز في القانون الاول والتوسع بمشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة ، وفي المقارنة بالجدول المرفق بالقانون يوضح لكل حين ان مدلول العبارات والمواد التي اشير لها في القانون الأصلي تفي بالغرض والمرامي التي اشار اليها المشروع ولذلك التعديل جاء غير مقيد للمصلحة العامة ، اذني القائلة .

وزير العدلية : هذا المشروع المعدل لاصول المحاكمات الجزائية لم يقدم من قبل هذه الحكومة ، وقد اتجهت الحكومة امام مجلس النواب الى سحب هذا القانون ولكنه كان قانوناً مؤقتاً ولا تملك سحب

ذلك لان اعطاء الصلاحيات القضائية لرئيس المحكمة يتنافى مع الصلاحيات الممنوحة اليه بموجب القوانين بصورة افراديه ، الصلاحيات الافرادية الممنوحة لرئيس المحكمة هي ادارة المحاكمة ، اما الصلاحيات القضائية فيعطاه للمحكمة والرئيس جزء من تكوينها .

اخلاء السبيل بالكفالة هو يعتمد على اجراءات المحاكمة وعلى الادلة الواردة فيها وعلى تقدير هذه الادلة ووزنها فهي عمل من اعمال القضاء ، وليست عمل من اعمال الادارة . لذلك لا يصح على اساس الانسجام القانوني مع المواد الاخرى في القانون ان تعطى مثل الصلاحيات الى رئيس المحكمة وقد اتفقت الحكومة مع مجلس النواب على رد هذا القانون .

الرئيس : هل يوافق المجلس على رفض هذا

القانون ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نصه بالشكل الذي رفض فيه من

المجلس وكما سيرسل للحكومة مرفوضاً) .

هكذا من الاصل

الاسباب الموجبة

لقد نص مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٣ على تشكيل محكمة البداية عند النظر بالدعاوى الجزائية ، من قاض منفرد ، باستثناء القضايا التي تكون العقوبة التي يفرضها القانون فيها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعتقال المؤبد ، او الاعتقال المؤقت او الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

ان مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٣ ، يحقق الانسجام الضروري بين القانون المشار اليه آنفا ، وقانون اصول المحاكمات الجزائية ، من حيث تحويل رئيس المحكمة ، أو من ينوب عنه صلاحية النظر والفصل في طلبات تخلية السبيل بالكفالة ، وبالإضافة لما ذكر . فالمشروع الحالي يؤدي الى سرعة البت بمثل هذه الطلبات .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى الفقرة (١) من المادة ١٢١ من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي . -

١ - يجوز للمدعي العام ان يقرر تخلية سبيل أى شخص موقوف بجرعة جنحوية بالكفالة اما بعد احالة القضية الى المحكمة فلرئيسها او من يقوم مقامه في حالة غيابه ان يقرر التخلية بالكفالة ، واذا ما بوشر في سماع القضية فان اخلاء السبيل يعود للقاضي الذي يحاكم المتهم امامه .

المادة ٣ - تلغى الفقرة (٢) من المادة ١٢٢ من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي . -

٢ - الى رئيس المحكمة او من يقوم مقامه في حالة غيابه ، اذا كانت القضية قد احيلت للمحكمة اما اذا بوشر في روية القضية فيقدم الطلب الى القاضي الذي يحاكم المتهم امامه .

المادة ٤ - تلغى المادة ١٢٣ من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي . -

لا يخلى بالكفالة سبيل من اسندت اليه او حكم عليه بجرعة تستوجب الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعتقال المؤبد .

٢ - تقدم طلبات تخلية السبيل بالكفالة في جميع الجرائم الجنائية الى رئيس المحكمة او من يقوم مقامه في حالة غيابه .

٣ - مع مراعاة احكام الفقرة الاولى لا يخلى بالكفالة سبيل أى شخص اسندت اليه جريمة جنائية ، غير انه يجوز في ظروف خاصة التخلية بالكفالة اذا كان ذلك لا يؤثر على سير التحقيق والمحاكمة ، ولا يخل بالامن العام .

٤ - ينظر بطلب التخلية :

أ - رئيس المحكمة او من يقوم مقامه في حالة غيابه ، سواء كانت القضية قد احيلت للمحكمة او لم تزل بعد .

ب - القاضي الذي يرأس المحكمة التي يحاكم المتهم امامها :

ج - القاضي الذي يرأس المحكمة التي اصدرت الحكم او المحكمة المستأنف اليها الحكم .

(د)

الرئيس : الفقرة (٤) من القرار قبول مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ٦٣ ، فهل هنالك من اعتراض .

السيد التل : مع احترامي السكلي لرأي اللجنة القانونية اعتقد بان توصيتها برفض هذا القانون خطأ في خطأ .

الرئيس : هذا موافق عليه .

السيد التل : آسف

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا القانون بالشكل الذي ورد فيه من مجلس النواب :

الجميع : موافقون .

(وهذا نص قانون مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية بالشكل الذي وافق المجلس عليه مادة مادة وعليه بمجموعه وبالشكل الذي سيرسل به للحكومة)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا منه الاصل

المادة ٢ — تلغى المادة الخامسة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : —

المادة (٥)

١ — تنعقد المحكمة البدائية في القضايا الجزائية على الوجه التالي : —

أ — من ثلاثة قضاة عند النظر في القضايا الجنائية التي تكون العقوبة التي يفرضها القانون فيها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعتقال المؤبد او الاعتقال المؤقت او الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

ب — من قاضيين عند النظر في القضايا الجنائية الاخرى .

ج — من قاض مفرد عند النظر في القضايا الجنحية البدائية .

٢ — وتنعقد في الدعاوى الحقوقية على الوجه التالي : —

أ — من قاض مفرد عند النظر في : —

١ — الدعاوى التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسمائة دينار .

٢ — الدعاوى المتطابقة معها بلغت قيمتها

٣ — ما تفرع عن الدعوى الاصلية من فائدة وعطل وضرر ومنافع ومضاريف مهما بلغ مقداره .

ب — ومن قاضيين عند النظر في : —

١ — الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسمائة دينار .

٢ — الدعاوى التي لا يمكن التعبير فيها عن المدعى به بمبلغ نقدي .

٣ — تنعقد المحكمة البدائية من قاضيين عند النظر في الدعاوى الحقوقية والجزائية بصفتها الاستثنائية .

٤ — عندما تنعقد المحكمة من قاضيين فأكبر رئيسها رئيس المحكمة او القاضي الاقدم في الدرجة وتصدر المحكمة قراراتها بالاجماع او الاكثرية .

٥ — اذا انعقدت المحكمة من قاضيين واختلفا في الرأي اثناء المحاكمة او عند اعطاء القرار النهائي فيدعى رئيس المحكمة قاضيا ثالثا للاشتراك في المحاكمة من المرحلة التي وصلت اليها الدعوى وتلغى محضره والاعمال السابقة .

٦ — تشمل احكام هذه المادة ايضا القضايا المعلقة التي لم يبدأ باستئناف البينة فيها .

المادة ٣ — ١ — يلغى البند (أ) من الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي .
أ — في الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية البدائية او التي تكون قيمة موضوع الدعوى فيها أكثر من مائة دينار .

٢ — تضاف البنود التالية بعد البند (ج) من الفقرة الثالثة المذكورة

ط — لا تقبل الطلبات المقدمة للطعن في القرارات المتعلقة بعمل من اعمال السيادة .

ي — لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة العدل العليا وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بتوقيف تنفيذ القرار مؤقتا اذا رأت ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

ك — فيما عدا ما هو منصوص عليه في قانون خاص .

١ — يكون مياد رفع الدعوى الى محكمة العدل العليا ستين يوما من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه او تبليغه الى صاحب الشأن وفي حالة رفض السلطة الادارية او امتناعها عن اتخاذ اى قرار يبدأ المياد من تاريخ انقضاء شهر على تقديم الطلب اليها .

٢ — تسمع الطلبات المنصوص عليها في البند (ج) من هذه المادة ما دام الشخص موقوفا دون التقيد بميعاد .

(أ)

الرئيس : يتلى مادة مائة للمواظقة عليه

(فتلاة المقرر مادة مائة ووافق المجلس على مشروع قانون العقوبات المعدل لسنة ٦٣ فهل هناك من معترض :
(لم يعترض احد)
وهذا نصم بالشكل النهائي كما سيرسل للحكومة

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ — يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وما طرأ عليه من تعديلات والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ — يعدل البند الاول من المادة (٩٤) من القانون الاصلي بالتعديلات كالتالي : (السابعة) الواردة فيها بكلمة (التاسعة)

هكذا من الاصل

(و)	الرئيس : آخر قانون في القرار رقم (١) هو رفض قانون تجديد الأراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات فهل هناك من معترض . (لا احد)
الرئيس : هل يوافق المجلس على رفضه الجميع : موافقون (وهذا هو نص قانون تجديد الأراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات رقم (٣٥) كما رفضه مجلس النواب وسيرسل للحكومة مرفوضاً)	

الاسباب الموجبة

لوضع قانون تجديد الأراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢

لوحظ ان في مدن المملكة اراض مكشوفة تقع بمحاذاة الشوارع العامة دون ان يكون لها سور او جدار يفصلها عنها ، مما يسيء الى التنظيم ويشوه جمال واستقامة هذه الشوارع . ولذا في ذلك وجد من المصلحة العامة وضع هذا القانون المؤقت .

قانون تجديد الأراضي المكشوفة

داخل مناطق البلديات المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - ١ - يطلق على هذا القانون المؤقت اسم (قانون تجديد الأراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ب- يطبق هذا القانون على المناطق البلدية او اي جزء منها التي يعينها رئيس الوزراء من وقت لآخر باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني كلمة (الشارع العام) : لإغراض هذا القانون كل طريق او ميدان او مرمر او درب للجمهور حق استعماله والمرور فيه .

المادة ٣ - يجوز للمجلس البلدي باعلان ينشر في إحدى الصحف المحلية وباشعار خطي ان يكلف صاحب اي ملك بمحاذاة الشارع العام داخل منطقة البلدية باقامة جدار يفصل ملكه عن ذلك الشارع بالإرتفاع وحسب المواصفات المعينة للجمال وضمن المدة المحددة في الاشعار .

المادة ٤ - اذا اقتضت المدة المحددة في الاعلان دون ان يقوم المالك باقامة الجدار المطلوب على الوجه المبين في الاشعار فيغرم المالك بمعدل الضعف دينار لكل متر على طول واجهة ارضه المتلفة على الشارع العام عن كل يوم يتأخر فيه عن اتمام العمل بسبب شروط الاعلان .

المادة ٥ - بالاضافة للغرامة المنصوص عنها في المادة (٤) على المجلس البلدي خلال شهر واحدا من ابتداء فرض الغرامة ان يقوم بالعمل المطلوب او ان يعمله ليتفق مع شروط الاشعار على نفقة المالك .

المادة ٦ - تحصل الغرامة والتفقات المشار اليها في المادتين (٥) و (٤) كما تجبي اموال البلدية بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٥٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورؤساء البلديات مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٤ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢)

الرئيس : ارجو من معالي المقرر ان يتلو علينا القرار رقم (٢)

المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٩/٣ بحضور المقرر معالي السيد ضيف الله الحمد والاعضاء السادة معالي السيد يعقوب معمر ، سعادة الحاج فؤاد عبد الهادي ، وسعادة السيد نعم طوقان ، ونظرت في القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون العقوبات المحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس والمعاد من قبل مجلس النواب ، وبعد دراسته مع التعديلات التي ادخلها مجلس النواب ، فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالاصرار على رأيه السابق لان القانون حسب التعديلات التي ادخلها مجلس النواب تسبب في رأي اللجنة بعض الملاحظات وتضارب الصلاحيات بالاضافة الى انها تتناقض مع الغاية التي وضع من اجلها هذا القانون والذي كان يهدف الى معالجة حالات استثنائية معينة ولا يوجد لها علاج لدى المحاكم .

اللجنة القانونية :

الرئيس : ارجو ان التفت نظر المجلس الكريم الى ان هذا القانون كان اعاده مجلس الاعيان الى مجلس النواب ومجلس النواب اصر على رأيه واعاده لنا فاذا لم يتبدل الرأي رأى مجلس الاعيان حوله ستكون امام جلسة مشتركة لمجلس الامم ، فهل نستوجب اختلاف وجهات النظر جلسة مشتركة ؟ وهل للاعيان الكرام وجهة نظر معينة الآن ...

تفضل معالي انور بك

السيد نصيب : انا مع احتراماتي للجنة القانونية اعتقد ان وجهة نظر النواب حول هذا الموضوع اصح ، واعتقد ان المسألة (٢) الفقرة (٢) التي وردت من اللجنة القانونية خطأ من حيث الاساس وفيها تناقض اساسي تنص المادة بانه اذا حكم على شخص مدة شهر يجوز للمحكمة او قاضي الصلح الذي اصدر الحكم واكتسب الدرجة القطعية ، اكتسب الدرجة القطعية قد يعني ان الحكموم عليه استأنف ورد استئنافه او انه لم يستأنف ، وفي الحالتين سيؤدي الرئيس تكون القضية ١٠٠ او قد لا يعود للقاضي اي صلاحية في النظر في القضية من جديد ، ولهذا للقضية خارجة عن اختصاصه ولا يحق له ان يعيد تقدير ظروف الحكموم عليه مرة اخرى لتخفيف العقوبة بينما اذا نظرنا للقانون كما ورد من مجلس النواب نجد ان النص يعطي المحكمة اثناء المحاكمة وبعد اصدار الحكم بان تترك عقوبة المجلس الى غرامة .

هكذا منه الاصل

المقرر : كقرر ، هذا القانون بالاصل اعيد من الاعيان الى مجلس النواب ، فجلس النواب ادخل فيه بعض التعديل وقرره ، القرار الذي تلوه الآن متخذ من اللجنة السابقة لمجلس الاعيان . اما بصفتي مقرر اللجنة القانونية وكأحد اعضاء اللجنة رأي الشخصي ان يصادق على القانون كما ورد من مجلس النواب .

الرئيس : يعني عدم الموافقة على قرار الاعيان والموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب . هل يوافق المجلس على ذلك ؟
الجميع : موافقون .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه) وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي سيرسل به الى الحكومة .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الجديدة الهيا تحت رقم (٢) وترقم الفقرة السابقة برقم (١) .

٢ - اذا حكم على شخص بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر يجوز للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تحول مدة الحبس الى الغرامة على اساس نصف دينار عن كل يوم وذلك اذا اقتضت بان الغرامة عقوبة كافية للجريمة التي ادين بها ذلك الشخص .

المادة ٣ - ينسحب النص الفقرة الثالثة من المادة (٩٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
« ولما ان تخفيض كل عقوبة جنائية اجزى الى التضييق »

٥ - قرار اللجنة القانونية رقم (٣)

الرئيس . ارجو من معالي المقرر تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (٣)

المقرر . قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٩/٣ بحضور المقرر معالي السيد ضيف الله الحمود والاعضاء السادة : معالي السيد يعقوب معمر وسعادة الحاج فؤاد عبد الهادي وسعادة السيد نعيم طوقان ، وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ٤١٦/٧/٢ تاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ المتعلق بقوانين الانتخاب لمجلس النواب الموقته ، لرات التوصية بما يلي : -

في الدورة السابقة كان رفع الى مجلس الاعيان قانون الانتخاب الموقت ، وقد اجرت عليه اللجنة القانونية لمجلس الاعيان اضافات وتعديلات ، ولدى عرضه على المجلس للمناقشة طلب دولة رئيس الوزراء وقتئذ تأجيل المناقشة حتى تتقدم الحكومة بمشروع قانون جديد يتناول نصوصا تتلاءم مع وجهات نظر الحكومة ، واعتمادا على وعد دولته بتقديم مشروع قانون في اقرب وقت ووفق على التأجيل ، ولكن حتى الان وبعد مرور ما يقارب الستة اشهر لم تقدم الحكومة شيئا .

ونظرا للحاجة الملحة الى استصدار قانون انتخاب لمجلس النواب يسير في نصه وروحه التطور الاجتماعي والسياسي والوعي القومي في هذا البلد ليعالج النواقص العديدة الموجودة في قانون الانتخاب الحالي . فان اللجنة القانونية تطلب من الحكومة ان تبين رأيا فيها اذا كانت تبنى رأى الحكومة السابقة وعلى استبعاد لتقديم مشروع قانون في وقت قريب وبمعكس ذلك فانه لا بد من عرض توصيات اللجنة على المجلس للمناقشة .

المقرر : (متابعا)

سيد الرئيس ، لدينا اربعة تعديلات لقانون الانتخابات كان دولة رئيس الوزراء واطن في مجلس النواب طلب تأجيل النظر بهذه القوانين على اعتبار ان لدى الحكومة شيئا حولها ستقدمه للمجلس ، فاذا كان هنالك اي شيء فاننا نرجو من سيادة الرئيس ان ينور المجلس هل نعيد القوانين الى اللجنة القانونية او ان هنالك شيء آخر من الحكومة سيأتينا ؟

وزير الاقتصاد : هنالك خطأ في فيما يتعلق بالمادة ٢٧ في قانون العقوبات لعل بعض ...

المقرر : ياسيدي هذا القانون انتهى وافر من المجلس نحن الآن في بحث قوانين الانتخابات ..

وزير الاقتصاد : لم يقر هنالك كلمة لي ..
المقرر : هذا القانون اقر وانتهى

وزير الاقتصاد : انا موجود كأحد اعضاء المجلس ..

الرئيس : لنسأل المجلس ، هل واقفم على القانون
الجميع : واقفنا ،

- ضحك -

وزير الاقتصاد : هنالك غلطة فنية هائلة يسا دولة الرئيس اذا حكم على شخص معناه ان الاستبدال يعقب الحكم وبعد الحكم لا يملك

الرئيس : ياسيدي ، ان كان هنالك خطأ فاجش ..

المقرر : يا أخني انتهى ٢٩ عضواً وافقوا : الرئيس ارسل لنا ملحقاً او تعديلاً لهذا القانون

السيد لسيه : القانون قانون العقوبات ووفق عليه وانتهى ولكن حتى اطمئن الزميل الفاضل .

بواقع القانون صحيح ، القاضي ينطق بالحكم بالدرجة الاولى ومن ثم يقدر العقوبة ، والعقوبة قد تكون بالحبس وقد تكون بالغرامة .